المواطنة

الكتاب: المواطنة

المؤلف: سامح فوزي
رسوم: محمد عبد الله

الطبعة الأولى ٢٠٠٧
سلسلة: تعليم حقوق الإنسان (١٠)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

لوحة الغلاف: الفنان/ محمد عبد الله
إخراج وتنفيذ الغلاف: هشام أحمد السيد
رقم الإيداع بدار الكتب:
الترقيم الدولي:

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٠)

المواطنة

سامح فوزي

منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الاطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

مدير البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

فهرس

- مقدمة ٧
- معنى المواطنة ٩
- نظرات على المواطنة في مصر ٢٧
- عوائق المواطنة القانونية ٣٧
- إشكاليات المواطنة السياسية ٤٧
- لماذا أكون «مواطناً»؟ ٥٩
- المواطنة المرفوضة ٦٥
- أريد المواطنة ٦٩

مقدمة

المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلي حكم القانون. في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي....الخ. وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام، ويجعل العلاقات بين البشر «متوقعة»، أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.

هذه المواطنة تعبر عن نفسها علي أرض الواقع في مشاركة المواطنين في الشأن العام. يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي، وممارسة المنصب السياسي. ترتبط هذه المشاركة بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم –دائما– للعمل علي رقيه وتقدمه.

ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين: الأول وضع اجتماعي اقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية، ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه علي قدم المساواة مع غيره.

والأمر الثاني مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة علي قيم المواطنة، والمساواة، والحرية، وقبول الآخر، والتنوع.

هناك مجموعات كثيرة من المواطنين يشكون من عدم تمتعهم بحقوق المواطنة كاملة، قانونيا وسياسيا واجتماعيا. وهناك عقبات كثيرة تعترض سبيل المواطنين في سعيهم لنيل حقوق المواطنة غير منقوصة، ولكن الأمر يحتاج إلي رحلة كفاح، وسعي دءوب.

– المواطنة ليست منحة، بل نضال.

– المواطنة ليست هبة، بل مسئولية.

– المواطنة ليست ثابتة، بل مستمرة.

يحاول هذا الكتيب الإجابة عن الأسئلة الأساسية المتعلقة بالمواطنة.

سامح فوزي

(١)

معنى المواطنة

يعني أن تكون مواطنا في مجتمع ما عددا من المفاهيم الأساسية:

١-وضع قانوني:

أبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها. القانون يؤسس الدولة، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري علي الجميع دون تفرقة. وعادة ما تكون «رابطة الجنسية» معيارا أساسيا في تحديد من هو المواطن؟ ويصبح تبعا لذلك المتمتع بالجنسية المصرية هو مواطنا مصريا، ومن حصل

علي الجنسية الأمريكية هو مواطن أمريكي، ومن مُنح الجنسية الفرنسية فهو مواطن فرنسي....الخ. وتضع كل دولة القواعد القانونية التي تنظم منح جنسيتها للأفراد. في مصر حتى وقت قريب كانت الجنسية المصرية تمنح لأبناء المصري المتزوج من مصرية، وكذلك أبناء المصري المتزوج من أجنبية، في حين يغلق باب الحصول علي الجنسية المصرية أمام أبناء المصرية المتزوجة من أجنبي. كان المصري إذا تزوج من أجنبية تمنح الدولة أبناءه الجنسية المصرية تلقائيا، أما المصرية التي تزوجت أجنبيا حتى لو كان عربيا؛ فإن أولادها يظلون أجانب في نظر الدولة حتى لو عاشوا طيلة حياتهم في مصر. هذا الوضع جري تصحيحه منذ سنوات بحيث أصبح أبناء المصرية المتزوجة من أجنبي يحصلون –وفق ضوابط معينة– علي الجنسية المصرية أسوة بأبناء المصري المتزوج من أجنبية.

ويترتب علي المواطنة القانونية –أي حمل جنسية دولة ما– ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية، والمدنية، والاقتصادية–الاجتماعية. تشمل الحقوق السياسية الحق في الانتخاب، والترشيح، والتنظيم.. أهم الحقوق المشاركة في الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وأهم الواجبات دفع الضرائب المستحقة علي كل مواطن وفق القوانين والإجراءات الضريبية المعمول بها.

تنطوي الحقوق المدنية علي كل من الحريات الشخصية، والحق في الأمان، والخصوصية، والاجتماع والحصول علي المعلومات، فضلا عن حرية الاعتقاد والتعبير. وفي قلب الحقوق المدنية تأتي حرية تشكيل تنظيمات مدنية – الأحزاب

والنقابات والمنظمات غير الحكومية– وحرية الانتقال والحركة والمقاومة السلمية، والحق في محاكمة عادلة.

أما الحقوق الاقتصادية– الاجتماعية فهي تشمل ليس فقط الحق في الملكية، ولكنها تمتد إلي الحقوق المرتبطة بممارسة العمل، مثل الحصول علي أجر عادل، وعطلة دورية، والحق في الإضراب، والتفاوض الجماعي.

في هذا السياق يتعين وجود سلطة قضائية مستقلة، قادرة علي حماية حقوق الأفراد من أي افتئات عليها سواء من جانب مختلف أجهزة الدولة، أو علي يد الأفراد أنفسهم في علاقاتهم بعضهم بعضا. هذا إلي جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدني– وبالأخص المنظمات الحقوقية والإعلامية– التي تنهض دائما علي حماية حقوق الأفراد، وصيانتها، والكشف عن جميع صور الانتهاك الذي قد يتعرضون له.

٢-مشاركة في الحياة العامة:

ثاني معاني المواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة العامة. وعادة ما يشار إلي ذلك بـ «المواطنة الفعالة»، وتشمل مجالات كثيرة يمكن تصنيفها كالآتي:

انتخابات حرة

١) انخفاض القيود القانونية المفروضة علي دخول الفاعلين السياسيين– الأحزاب السياسية مثلا– مجال المنافسة السياسية.

٢) حرية حركة «ذات اعتبار» لكل الفاعلين السياسيين، حزبيين كانوا أو غير حزبيين، لإطلاق حملاتهم الانتخابية،

والترويج لبرامجهم وآرائهم.

٣) انتفاء وجود أية قيود أو تهديد من أي نوع للناخبين في ممارسة حق التصويت.

٤) أن يكون العائد النهائي من الانتخابات ذا «معني»، والمقصود هنا أن يمتلك الأفراد المُنتخَبون القدرة علي ممارسة سلطتي البرلمان في التشريع والرقابة. إذا افتقروا إلي ذلك تصبح الانتخابات ذاتها بلا معني، رغم أنها قد تكون جرت بشكل ديمقراطي.

حرية «المرشحين»

٥) حرية الإعلان عن البرامج.

٦)حرية الحركة في مختلف الدوائر الانتخابية.

٧) حرية الاجتماع والتنظيم.

انتخابات نزيهة

٨) تدار من خلال «سلطة محايدة» سياسيا تمتلك الكفاءة، والموارد التي تعينها علي التصدي لعمليات التزوير، أو «سرقة العملية الانتخابية» من جانب السلطة، أو أي قوي سياسية أخري.

٩) تعامل أجهزة الدولة– بالأخص الشرطة والجيش والمحاكم– المرشحين علي قدم المساواة دون أي اعتبار لموقفهم السياسي.

١٠) تمتع كل المرشحين بالمساواة الكاملة في الإعلان عن برامجهم من خلال وسائل الإعلام. وفي بعض الحالات بسبب هيمنة الحزب الحاكم علي مقاليد الحكم لفترات طويلة، وما يرافق ذلك من تشويه متعمد أحيانا للمعارضة، يصبح التواصل مع الجمهور عبر وسائل الإعلام «أمرا حتميا».

١١) لا يجب أن يخل تقسيم الدوائر الانتخابية بموقف المعارضة في الانتخابات لصالح السلطة الحاكمة.

١٢) ضمان حق الناخب في الإدلاء بصوته دون عقبات إدارية، أو تنظيمية، وأن تتخذ كافة الإجراءات للحفاظ علي سرية عملية التصويت.

١٣) تجري عملية فرز الأصوات في أجواء من الشفافية الكاملة، وأن توجد آلية محايدة ومعلنة لتسوية المشكلات، والنزاعات المترتبة علي العملية الانتخابية.

من هنا فإن المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوقا وواجبات علي المواطن مدرجة بالقانون، لكنها تذهب إلي أبعد من ذلك– أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه. وعادة فإن الحقوق والواجبات المكفولة للمواطنين، ونوعية السلوك المرغوب من كل مواطن تشكل مجالا واسعا من النقاش، والجدل في الحياة العامة، ويبرز في هذا الصدد العديد من الآراء المختلفة. في مجال ممارسة المشاركة في الحالة المصرية– ترشيحا وانتخابا– البعض يري أن المسيحيين يعانون من مشكلات مترتبة علي انتمائهم الديني، والبعض الآخر يري أن الأمر مبالغ فيه. فريق يري أن حقوق المواطنة الخاصة بالمرأة منتقصة، في حين يذهب آخرون إلي أن المرأة مساوية للرجل، وفي بعض المواقع تتقدم عليه. كل ذلك وغيره يشكل حيزا كبيرا من النقاش في وسائل الإعلام. قد يزداد أو ينقص من فترة لأخرى حسب طبيعة ما يثار من مشكلات، وما يقع من أحداث.

٣-العضوية السياسية :

ثالث معاني المواطنة هو «العضوية في مجتمع سياسي معين» وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلي دولة أو كيان سياسي بعينه. يمس ذلك قضية «سيكولوجية» مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.

هناك من المصريين من يحمل الجنسية المصرية– أبا عن جد– لكنه لا يشعر بالانتماء للكيان المصري، إما بسبب عدم

حصوله علي حقوقه المختلفة في المجتمع، أو ما يواجهه من تمييز وصعوبات علي أرض الواقع، وأحيانا بسبب تزايد الفساد الذي يضعف «الروح الوطنية» العامة، بحيث تضطر أن تدفع ما يزيد علي قيمة الخدمة العامة حتى تحصل عليها؛ رغم أن هذا حقٌ لك. كل ذلك يجعلك في النهاية تفتقد– شعورا وفعلا– الانتماء للوطن.

يرتبط الشعور بالانتماء إلي الوطن بالتكامل الاجتماعي. يعني ذلك إذا شعر الأفراد– المختلفون في الدين والمذهب والثقافة والخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي– بالانتماء إلي الوطن؛ فإن ذلك يؤدي–تلقائيا– إلي اندماج وانصهار كل المواطنين معا في كيان سياسي واحد دون تفرقة بينهم.

أما إذا غاب أو ضعف الشعور بالانتماء إلي الوطن؛ فإن ذلك ينعكس سلبا علي التكامل الاجتماعي. في هذه الحالة يشعر الأفراد بأن الوطن لم يعد لهم، والهوية الوطنية لم تعد تستوعبهم، فيتجهوا مباشرة إلي ما نطلق عليه «الولاء الأضيق»– أي الاحتماء بالقبيلة، والعشيرة، والجماعة الدينية، والمسجد، والكنيسة. يصبح الانتماء إلي «الجماعة الإسلامية» يسمو علي الانتماء للوطن بالنسبة للمسلم، وتتحول «الكنيسة» إلي عالم مصغر يعيش فيه المسيحي، يتعلق به، وينتمي إليه علي حساب الانتماء الوطني الشامل.

٤-الرفاهة الاجتماعية:

يشمل رابع معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول علي فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها.

ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير علي السياسات العامة. في أحيان كثيرة يحد الوضع الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة، ومن قدرته علي المشاركة في الشأن العام. لا يتمتع الفقراء بحقوق المواطنة كاملة، والسبب في ذلك يعود إلي ضعف قدرتهم علي المطالبة بحقوقهم، ومواجهة أي تمييز يواجههم، وامتلاك «الصوت» الذي يمكن من خلاله أن يجعلوا مطالبهم مسموعة عند صانع القرار. في المجتمع المصري إذا كنت فقيرا فلن تتمكن مثلا من تحمل تكلفة اللجوء إلي المحاكم، ولن يكون في استطاعتك مواجهة أي

انتهاك لحقوقك في قسم شرطة أو مصلحة حكومية...الخ.

في الحالة المصرية هناك مشكلات حقيقية تتعلق بممارسة المواطنة الاجتماعية سواء فيما يتعلق بتفشي الفقر، والذي يطول نحو نصف السكان، يضاف إليهم الطبقة الوسطي

المتآكلة، والذين يعدون في الأدبيات الحديثة «الفقراء الجدد». يرتبط بذلك تراجع مستوي الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، وتزايد معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وتفشي الفساد، وهو ما يسبب تآكل موارد الدولة، وشيوع الإحباط في الأوساط العامة.

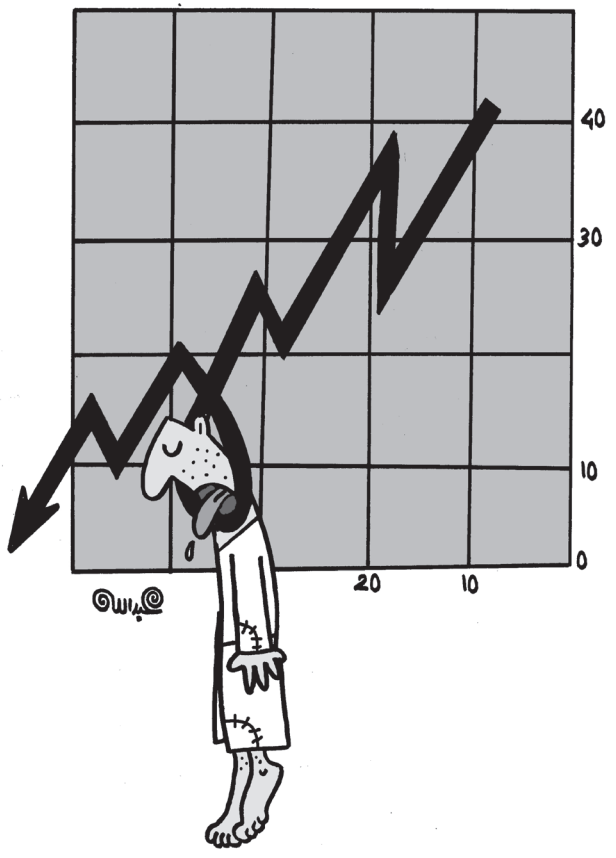

ويعاني المجتمع المصري من وجود حالة تتعمق يوما بعد يوم، هي ارتباط المواطنة بالثروة. فمن يملك يستطيع أن يتمتع بحقوق المواطنة. والعكس صحيح. وفي هذا الصدد فإن من يملك المال يستطيع أن يجد معاملة أفضل علي يد مؤسسات الدولة، ويمارس سلوكا ونفوذا سياسيا أفضل ممن لا يملك، هذا إلي جانب التمتع بمكانة مجتمعية أفضل من غيره.

٥-سلوك تعليمي:

يشير خامس معاني المواطنة إلي «الأنشطة التعليمية» التي تساعد المواطنين علي أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة. وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها علي نطاق واسع. ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلي جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد، في كل مؤسسات المجتمع التي تعني بالتنشئة، ويستمر طيلة عمر الإنسان. يُعرف ذلك بمسمي «تعليم المواطنة»، أو «التعليم من أجل المواطنة». يشمل ذلك نطاقا واسعا من التعليم بدءا من نماذج السلوك، وأنماط التفكير التي يتعلمها الفرد في الأسرة، مرورا بالجماعات التي تهتم بالتنشئة مثل جماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية، وانتهاء بمؤسسات التعليم الرسمي، وتحديدا المدرسة والجامعة.

وعادة ما يرجى من «تعليم المواطنة» أن يساعد الأفراد علي أن يكونوا واثقين في أنفسهم، يواجهون التمييز والاستبعاد بشجاعة، ويكون لهم صوت في تقرير شئون مدارسهم، والحي الذي يعيشون فيه، والمجتمع بأسره، وأخيرا يكون لهم إسهام في تطوير جودة الحياة في المجتمع، سواء بالرأي أو الخبرة أو بالعمل الإبداعي...الخ.

نظرة شاملة

هذه المعاني المتنوعة لمفهوم المواطنة متكاملة متداخلة يصعب الفصل بينها.

١-إذا شعر المواطن بالانتماء إلي مجتمع سياسي معين كان سباقا بالضرورة إلي المشاركة في تقرير شئونه، والعمل علي تطوير جودة الحياة فيه. والعكس صحيح.

٢-إذا تعلم الشخص كيف يحيا مواطنا متفاعلا واعيا مشاركا فإن ذلك سوف يؤدي إلي أن يشارك بفعالية في الحياة العامة، بحيث تصبح المشاركة «أسلوب حياة» أكثر منها

«معلومات» يتعلمها ويرددها.

٣-إذا تحققت المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، بغض النظر عن الاختلاف في اللون أو الدين أو الجنس أو العرق أو النوع؛ فإن ذلك يؤدي-تلقائيا- إلي ارتفاع الشعور الوطني لدي كل المواطنين، وهو ما ينعكس -إيجابيا- علي مستوي التكامل الاجتماعي في المجتمع.

٤-يرتبط تحقيق المواطنة «السياسية»- أي المشاركة في الحياة العامة، بالمواطنة «الاجتماعية»- أي التمتع بالوضع الاجتماعي اللائق. فإذا تضاءلت القدرات المالية للشخص؛ فإن هذا يدفعه إلي العمل ليل نهار لتوفير احتياجاته الضرورية، ولن يجد وقتا لممارسة العمل السياسي. وإذا كان الترشيح في الانتخابات، وما يرافقه من إنفاق مالي «مذهل» علي الحملة الانتخابية، أصبح أحد الاشتراطات الأساسية للعب دور سياسي في المجتمع فإن الفقراء -بالضرورة- سيكونون خارج سياق المنافسة السياسية، ويحرمون بالتالي من فرصة التمثيل السياسي.

في الخبرة الأوربية تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي. أعني بذلك أن المواطن حصل أولا علي المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول علي الحق في المشاركة السياسية، وأخيرا أخذ مفهوم المواطنة أبعادا اجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاهة Welfare State.

أما في الخبرة المصرية فإنه من الصعب القول إن هناك مثل هذا الترتيب التصاعدي في نيل حقوق المواطنة. ولا يزال هناك سعي لتحقيق المواطنة علي الأصعدة الثلاثة معا؛ حيث لم يكتمل تحقيق أي من أبعادها بصورة شاملة حتى يتسنى الانتقال للبعدين الآخرين.

(٢)

نظرات على المواطنة فى مصر

المواطنة ليست مفهوما جامدا بل متطور، ينمو ويتقدم حسب حالة التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع. من هنا فإن «المواطنة» تمثل ذاكرة تاريخية ترصد حركة المواطنين تجاه الحرية والسلطة، ولكنها في نفس الوقت حية معاشة ترتبط بتطور المجتمعات.

بدأت مصر معرفتها بالمفاهيم الحديثة في بناء الدولة والمجتمع عندما تعمق اتصالها بالغرب من خلال الحملة الفرنسية علي مصر (١٧٩٨-١٨٠١م)، تلا ذلك حقبة حاول خلالها حاكم مصر محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩م) إنشاء دولة

حديثة، وهو السعي ذاته الذي شكل هاجسا في معظم الفترات خلال القرن التاسع عشر علي يد بعض خلفائه. يمكن خلال هذه الفترة أن نقف أمام عدد من المحطات الأساسية:-

١-تكوين جيش لمصر قوامه من المصريين في تجربة هي الأولي منذ انتهاء الدولة المصرية القديمة. تولي المصريون أمر الدفاع عن أنفسهم بعد أن كانت الجيوش قوامها إما من الغزاة الذين تعاقبوا علي حكم مصر أو المرتزقة. كان الجيش في البداية من الفلاحين المسلمين، أضيف إليهم بعد ذلك الأقباط المصريون عام ١٨٥٥م بعد الإعلان رسميا عن إسقاط الجزية عنهم. وقد اعتبروا منذ هذه اللحظة مواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة أسوة بشركائهم في المواطنة من المسلمين. ويري الباحثون أن هذا التحول المهم أسهم في تدعيم انتماء المصريين - كمواطنين- بالوطن، وأرسي بذلك المعني السيكولوجي الخاص بالمواطنة، قبل أن يمارس المواطنون حقوقهم القانونية والسياسية، ويتمتعوا بالخدمات العامة بشكل واضح. أكد ذلك قانون القرعة العسكرية الذي صدر عام ١٨٨٠م، والذي بموجبه صارت الخدمة العسكرية التزاما علي كل مصري دون تمييز ديني أو اجتماعي.

٢-سفر العديد من الطلاب المصريين في بعثات إلي دول أوربا - وبخاصة فرنسا- طلبا للعلم. هؤلاء المبعوثون عادوا يحملون أفكارا حديثة في بناء الدولة والمجتمع، مستمدة في الأساس من خبرة المجتمع الأوربي الحديث الذي يقوم علي مؤسسات سياسية، ومواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة، يشاركون في الحياة العامة، ويجمعهم رغم الاختلاف بينهم في

الدين أو اللغة أو اللون انتماء وطني جامع للدولة التي يعيشون فيها. نذكر منهم علي سبيل المثال الشيخ رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م) الذي سافر إماما للبعثة العسكرية المصرية لتأدية الشعائر الدينية الإسلامية في الفترة من ١٩٢٦-١٨٣١م، لكنه لم يكتف بهذا الدور بل نهل من المعارف الحديثة، وعاد برؤية تحديثية لوطنه. ولكن من الملاحظ أن فكرة «الوطن» التي حاول الطهطاوي استنباتها في التربة المصرية لم تكن تعبيرا عن مفهوم المواطنة في الفكر الغربي، بل كانت متأثرة بمفهوم «الوطن الإسلامي». وفي كل الأحوال فإن نشر هذه الأفكار الحديثة- حتى إن لم تكن في ثوب مدني- أدي لاحقا إلي تطورات مهمة في العقل السياسي والقانوني المصري.

٣-إنشاء مؤسسات سياسية حديثة. نشأ أول برلمان في الخبرة المصرية باسم «مجلس شوري النواب» عام١٨٦٦م. دخل هذا المجلس المصريون- مسلمون ومسيحيون- بالانتخاب. تبع ذلك إنشاء أول وزارة مسئولة سياسيا أمام البرلمان. الملفت أن الأقباط استطاعوا أن يدخلوا بالانتخاب أول برلمان- في الخبرة المصرية في منتصف القرن التاسع عشر، في حين أنه بات من الصعب عليهم أن يدخلوا البرلمان بالانتخاب في أواخر القرن العشرين. في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥م؛ فلم ينجح قبطي واحد.

٤-تأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني الحديثة. وتتمثل في الجمعيات الأهلية، ثم الأحزاب السياسية التي عكست التيارات السياسية السائدة وقتئذ، وإن ظلت قضية التخلص من الاحتلال البريطاني الذي بدأ عام ١٨٨٢م قضية محورية في

برامج الأحزاب والتجمعات السياسية، والصحف والمجلات التي كانت تصدر وقتئذ ولاسيما في نهاية ذلك القرن الذي شهد كذلك نشوء أول تنظيم نقابي عام ١٨٩٩م.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين محاولات دءوبة لتأسيس المواطنة علي المستوي الجماهيري. تحقق ذلك في أول ثورة شعبية عرفتها مصر عام ١٩١٩م. كان لها أثر فعال علي المستويين المحلي والعالمي. تبع ذلك وضع أول دستور دائم عام ١٩٢٣م. الذي تضمن العديد من المبادئ التي تصب مباشرة في دعم مفهوم المواطنة. نص الدستور علي أن «الأمة مصدر السلطات»، وأن « المواطنين سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في الدين أو الجنس أو اللغة أو العرق..... الخ». أقر الدستور حقوق المواطنة كاملة للمصريين. وسارت الدساتير التي تعاقبت بعد ذلك وصولا إلي الدستور الحالي عام ١٩٧١م علي هذا النحو. شهدت هذه الفترة– التي يطلق عليها المؤرخون– العهد الليبرالي (١٩٢٣–١٩٥٢م) استعادة للتجربة الحزبية التي توقفت إبان الحرب العالمية الأولي رافقتها حرية إعلامية وليبرالية فكرية. ولكن على الرغم من تنوع الحياة السياسية والفكرية، فإن الأحزاب التي تعاقبت علي الحكم فشلت في حل مشكلة الاستعمار، والتفاوت الطبقي الحاد، وانتشار الفساد؛ مما عجل بسقوط النظام الملكي، وقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م.

اتجه النظام الثوري الجديد إلي حل أهم معضلتين هما الاستعمار وغياب العدالة الاجتماعية. وقد استطاع التعامل مع المشكلة الأولي من خلال جلاء القوات البريطانية عن مصر،

واتجه إلي حل إشكالية غياب العدالة الاجتماعية من خلال قوانين الإصلاح الزراعي والسياسات الاشتراكية؛ وهو ما أدي إلي نشوء طبقة وسطي قوية.

من هنا يعتبر كثير من الباحثين العهد الأول للثورة إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢–١٩٧٠م) تحقيقا للمواطنة في بعدها الاجتماعي. ولكن حدثت انتكاسة في

تحقيق المواطنة علي الصعيد السياسي. فقد قام النظام بحل الأحزاب السياسية، وأسس بدلا منها التنظيم السياسي الواحد، وقام بحصار منظمات المجتمع المدني، أبرز صوره إخضاع الجمعيات الأهلية للرقابة الكاملة من جانب وزارة الشئون الاجتماعية آنذاك، فيما عرف بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م. أثر ذلك سلبا علي معدلات مشاركة المصريين في الحياة العامة. هذا فضلا عن تعرض قطاعات من المعارضين إلي تعنت من جانب النظام الناصري.

ويري كثير من الباحثين أن حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حملتا العديد من المكاسب للمرأة المصرية. على الرغم من قيام الدولة بحل الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٥٦م علي إثر قيام مجموعة من السيدات بزعامة درية شفيق مطالبات بالحقوق السياسية للمرأة، فإن الدولة ما لبثت أن منحت المرأة المصرية حقوقها السياسية؛ مثل الحق في الانتخاب، وحق الترشيح في العام نفسه بمقتضي دستور عام ١٩٥٦م. ودخلت أول نائبة مصرية البرلمان عام ١٩٥٧م، وعينت أول وزيرة مصرية عام ١٩٦٢م.

لم يكن الوضع مختلفا بالنسبة للأقباط. فقد تضرر النشاط الاقتصادي للرأسمالية القبطية، والنشاط السياسي للنخبة القبطية أسوة بالنخب المسلمة، من جراء عمليات التأميم والمصادرة علي الصعيد الاقتصادي، وحل الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الوفد– الوعاء الحزبي التاريخي للأقباط– علي الصعيد السياسي. وعلى الرغم من ذلك فإن حقبتي الخمسينيات والستينيات لم تشهدا صعودا للتوترات الطائفية،

بل علي العكس شهدت مدا وطنيا عاما، واستفادت الطبقة الوسطي القبطية من السياسات الناصرية، ولمعت أسماء من التكنوقراط الأقباط الذين انخرطوا في المشروع الناصري، سياسا واقتصاديا.

ولكن سيظل من أبرز النتائج السلبية التي ترتبت علي هذه المرحلة التاريخية بالنسبة للأقباط هو ابتداع النظام

الناصري مبدأ التعيين في المجالس النيابية لضمان تمثيل الأقباط سياسيا، ولم يجتهد بالقدر الكافي لاستمرار التقاليد السياسية التي سادت مرحلة ما قبل الثورة التي كانت تشهد دخول الأقباط بالبرلمان عبر آلية الانتخاب وليس التعيين. ولا يزال المجتمع السياسي يجني ثمار هذا التغيير في أسلوب تمثيل الأقباط سياسيا، ولم يعد من اليسير نجاح الأقباط في الانتخابات العامة.

في منتصف السبعينيات حدث تحول شامل في التوجهات الرئيسية للسياسة المصرية في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠–١٩٨١م) خارجيا جري الانفتاح علي الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، وداخليا التحول نحو اقتصاد السوق، واستعادة التعددية الحزبية، وحرية إصدار الصحف. ولكن ظلت القوانين التي تحكم الحياة السياسية مقيدة للفعل السياسي الحر، وأدي صعود الإسلام السياسي إلي حالة استنفار شامل في المجتمع، وما رافق ذلك من تصاعد العنف ضد المواطنين المسيحيين، والمبدعين، ورجال الشرطة، وكبار المسئولين في الدولة، والسياح الأجانب، وإنتاج خطاب ديني متشدد يكفر الآخر الديني المختلف، ويحط من شأن المرأة المصرية من خلال إعادة النظر في المراكز القانونية، والأدوار المجتمعية لكل من المسيحيين، والمرأة. وهو خطاب بدأ –للأسف– يتسلل إلي القطاع العريض من المجتمع المصري الذي يتمتع– تاريخيا– بخبرة تعايش، وانسجام بين مختلف مكوناته. ارتبط ذلك بحالة من التلكؤ الحكومي في إنجاز التحول الديمقراطي الحقيقي. ومع انحسار موجة العنف الأصولي منذ عام ١٩٩٧م، عاد المجتمع

من جديد يتحدث عن خطاب المواطنة، والإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، وأصبح هناك ما يشبه التوافق بين مختلف مكونات المجتمع علي ضرورة التغيير السياسي في اتجاه مزيد من الديمقراطية، ومشاركة المواطنين. وهو ما عبر عن نفسه في التغييرات السياسية التي شهدها عاما ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م في انتخابات رئاسية بين عدة مرشحين، وبرلمانية؛ فضلا عن تغيير بعض القوانين الخاصة بالممارسة السياسية، وإن كل ذلك لم يكن له مردود في إحساس المصريين بتمتعهم بحقوق المواطنة.

وبصفة عامة، فإن حدوث تحول في منتصف السبعينيات وما تلاها في السياسات الاقتصادية صوب اقتصاد السوق، دون وجود طبقة رأسمالية راسخة، ودولة قوية قادرة على إنجاز المهام التنموية والمجتمعية والإنسانية أدي إلي تآكل الطبقة الوسطي التي تأسست في الخمسينيات والستينيات، وهو ما نال من حقوق المواطنة الاجتماعية لقطاع عريض من المواطنين؛ بحيث باتت المكانة السياسية والمجتمعية للشخص ترتبط بالملكية، أكثر من ارتباطها بمؤشرات التحضر الاجتماعي المتمثلة في التعليم والثقافة والعمل الجاد.

(٣)

عوائق المواطنة القانونية

غياب القدرة علي التمتع بالمواطنة القانونية، أي المساواة في الحقوق والواجبات لا تقتصر علي فئة دون أخري في المجتمع المصري. هناك العديد من الجماعات التي تعاني من عدم المساواة القانونية الكاملة، وتشعر بالغبن وفق أسس مختلفة. هناك تمييز علي أساس ديني (مسيحي– إسلامي)، أو مذهبي (سني– شيعي)، أو نوعي (امرأة– رجل)، أو مناطقي (ريفي– حضري)، أو اجتماعي (أغنياء– فقراء). من هنا فإنه من الضروري عند النظر إلي هذا الأمر الوقوف علي الصورة كاملة– أي المشهد المصري برمته، ثم بعد ذلك الخوض في

ملامح الصورة، والتعرف علي هموم الجماعات المختلفة في المشهد الخاص الذي تعيشه.

الصورة العامة

١. هناك تساؤل أساسي ورئيسي حول وظيفة القانون في المجتمع المصري، والذي بات منذ ثورة ١٩٥٢م وحتى وقتنا الحاضر يستخدم بوصفه «أداة» لفرض واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي معين، أكثر من كونه وسيلة لتحقيق المساواة بين القطاعات المختلفة في المجتمع. أدي ذلك إلي ما يمكن تسميته بـ «تخمة قانونية» حيث تحول النظام القانوني إلي غابة من التشريعات، المتضاربة والمتناقضة في كثير من الأحيان، وهو ما أدي– في جانب منه– إلي إهدار العدالة، وفقد القانون هيبته، لاسيما أن عملية التشريع ذاتها باتت تفتقر إلي المهنية، وشيوع الرغبة في «سلق القوانين»، واللجوء في بعض القوانين خاصة التي تتصل بالحقوق المدنية والسياسية إلي صياغات ذات طبيعة «مطاطة» و«فضفاضة» يمكن في أي لحظة استخدامها في الانقضاض علي الحريات ذاتها.

٢. القانون ذاته لا يصنع بشكل ديمقراطي. كثير من أعضاء البرلمان غير مؤهلين لممارسة وظيفة التشريع. في هذه الحالة نصل إلي حالة أطلق عليها لاري دايموند– أحد علماء السياسة المرموقين– «الانتخابات بلا معني»، وذلك عندما يتمخض عن الانتخابات –حتى لو جرت بشكل ديمقراطي– برلمان غير قادر علي أداء وظائفه. وتثور الشكوك بشأن تمرير قوانين بعينها أو تأجيل البت في مشروعات قوانين لسنوات لارتباطها بمصالح شرائح ضيقة في المجتمع، وانتفاء مفهوم الصالح العام. مثال علي ذلك ما أشيع في أعقاب إلغاء قرارات الحاكم العسكري بشأن البناء علي الأراضي الزراعية قبل وضع

إطار تشريعي بديل عام ٢٠٠٤م. وساعد انضمام بعض رجال الأعمال إلي البرلمان سواء بالانتخاب، أو بالتعيين علي تحقيق ما يشبه الاحتكار في مجال عملهم الرئيسي. مثال علي ذلك ما حدث في قضية احتكار الحديد المسلح التي تناولها العديد من التحقيقات والحملات الصحفية المتتالية، ناهيك عن سلسلة القضايا المتتالية التي أصبحت تعرف في الصحف بمسميات من قبيل «نواب القروض».

٣. الفقراء– وهم غالبية في المجتمع المصري خاصة إذا أضفنا لهم بقايا الطبقة الوسطي المتآكلة من الموظفين– هم الضحايا الحقيقيون لغياب حكم القانون، في الوقت الذي تنعم فيه الفئات الصاعدة طبقيا والنخب السياسية بحصانة فعلية في مواجهة القانون ومؤسسات العدالة.

هذه الحالة قد تقود إلي شيوع ثقافة الخوف لدى المواطن العادي، وابتعاده عن المطالبة بأبسط حقوقه الإنسانية. يضاف إلي ذلك غموض اللغة القانونية، واقتصار معرفتها علي رجال القانون الذين قد يستغلون في بعض الأحيان جهل العامة بها، وارتفاع تكلفة اللجوء إلي مؤسسات العدالة علي نحو يجعل من الصعب علي الفقراء وذوي الدخول المحدودة الانخراط في نزاعات قانونية؛ مما يترتب عليه ضياع الحقوق وإهدار مبدأ المساواة في المراكز القانونية بين المواطنين علي الصعيد العملي. يضاف إلي ذلك تكدس القضايا بالمحاكم نتيجة طول أمد التقاضي، وتداخل القوانين، وضعف المستوي المهني للقضاة يؤدي إلي ضياع العدالة.

يكمل هذه الصورة ضعف الجهاز الشرطي المنوط به تنفيذ

الأحكام علي نحو يجعل من الأحكام القضائية –المتأخرة– غير ذات جدوى علي الصعيد العملي. في المحاكم عشرات الآلاف من القضايا الوهمية التي يحركها أصحابها لإرباك خصومهم وتعطيل مسار العدالة. يشارك في هذه الممارسة غير القانونية بعض المحامين أنفسهم، مستغلين غموض اللغة القانونية، وغابة التشريعات التي توجد في مجتمعنا، وتكدس القضايا في المحاكم. وهكذا يصبح اللجوء لمؤسسات العدالة وسيلة لضياع الحقوق، أو تأخرها علي نحو يجعل من الحصول عليها غير ذي جدوى. من هنا لم يكن غريبا أن يستن البعض قانونا خاصا هو البلطجة. أي العودة إلي دولة ما قبل القانون حين كان الشخص يحصل علي حقه بيده، أو بالركون لعزوته وعشيرته....الخ.

٤. هناك حالة ازدراء فعلي من جانب المواطن العادي بالقانون. أبسط مظاهر انتهاك القانون يجري في المرور. استن الأفراد قانونا موازيا خاصا بهم في قيادة السيارات يعتمد علي نظرات الأعين، وإشارات الأصابع، وصيحات التنبيه، لا وجود لقواعد قانونية تحكم القيادة في الشارع. وأصبحت لهذه الإشارات والإيماءات الفوضوية قدسية. فإذا وقعت حادثة يُلام الطرف المخطئ لأنه لم يفهم إشارة اليد التي قام بها الطرف الآخر. ارتضى المجتمع تنحية دولة القانون، وتطبيق قانون آخر موازٍ هو قانون الفوضى. وُيعد الفساد أداة تسيير هذا النظام حتى صار عرفا متفقا عليه، وأصبحت له شرعية أكاديمية تضاف إلي شرعيته العملية، وذلك في ضوء الدراسات الوظيفية التي تجعل للفساد وظيفة لتحقيق الضبط الاجتماعي من خلال

إعادة توزيع الدخول غير العادلة. في الممارسة اليومية لا يجد المواطن العادي غضاضة في أن يمارس المظاهر الشكلية للتدين بالتوازي مع ممارسة الفساد.

الصورة الخاصة

١. في مجال تحقيق المواطنة القانونية نجد أنه علي المستوي الدستوري هناك إقرار بحقوق المواطنة الكاملة للمصريين جميعا بصرف النظر عن الاختلاف في الدين أو العرق أو اللغة أو الجنس.....الخ. وعلى الرغم من أن هذا الإقرار الدستوري بالمساواة الكاملة لكل من يحمل الجنسية المصرية؛ فإن هناك فئات تشعر بوجود تمييز– علي المستوي القانوني– ضدها. فمن ناحية الأولي يطالب قطاع عريض من الأقباط والمسلمين علي السواء بوجود تشريع موحد لبناء دور العبادة في مصر يعكس المساواة بين المصريين جميعا. في الوقت الحاضر هناك اختلاف علي مستوي الإجراءات القانونية المتبعة في مجال بناء دور العبادة، علي النحو الذي يجعل من بناء مسجد شأنا يخضع للقواعد المعمول بها علي المستوي المحلي في مجال الترخيص بالبناء، في حين أن بناء كنيسة يتطلب قرارا سياسيا من رئيس الجمهورية، ويخضع في جميع مراحله للاستقصاء والتحري الأمني، وقد يستغرق الأمر سنوات طويلة حتي يحصل الأقباط علي الترخيص ببناء الكنيسة. في السنوات الأخيرة حدث تحول في الموقف الرسمي تجاه «ترميم الكنائس» القائمة بحيث لم يعد يستدعي صدور قرار جمهوري، بل بات في سلطة المحافظين. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال

الأقباط يشعرون بوجود تفرقة ضدهم في بناء دور العبادة.

٢. على الرغم من أن الدستور ينص علي حرية الرأي والاعتقاد، فإن الممارسة الفعلية تنكر مثل هذا الحق. فمثلا تقابل حالات تغيير العقيدة إلي الإسلام بترحاب وتأييد– قانوني ومجتمعي– في حين أن حالات تغيير العقيدة من الإسلام إلي ديانات أخرى، كالمسيحية لا تواجه نفس المعاملة القانونية، وفي بعض الحالات يتعرض صاحبها إلي تعنت السلطات الرسمية. ويذهب الأمر إلي ما هو أبعد من ذلك سواء في رفض الاعتراف بالمذهب البهائي، وعدم السماح لمعتنقيه– وهم عشرات– بتدوين اسم هذا المذهب في بطاقات الهوية، والأوراق الرسمية، بدعوى أن الإسلام لا يعترف بالمذهب البهائي. وهناك –في الوقت الراهن– حملات «تشهير» ضد المذهب الشيعي من جراء تداعيات الحرب في العراق، وتأزم الموقف في الملف الفلسطيني، ووجود حالة استنفار تجاه الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

٣. تعترف الدولة بأديان ثلاثة هي الإسلام والمسيحية واليهودية، وهو السند القانوني الذي يُدفع به –حتى الآن– لرفض الاعتراف بالبهائية؛ نظرا لأنها تخرج عن الأديان المشار إليها. ورغم ذلك فإن العقيدتين اليهودية والمسيحية لا تلقيان ذات الاحترام الواجب في وسائل الإعلام والتعليم علي النحو الذي يقدم به الإسلام– دين الأغلبية العددية من المصريين. وبينما هناك خلط بين اليهودية والصهيونية في العقلية العربية عامة، والمصرية خاصة، وهو ما يؤدي إلي الإساءة إلي الديانة اليهودية علي خلفية الصراع العربي الإسرائيلي الممتد، فإن

العقيدة المسيحية– وهي عقيدة شركاء في الوطن من المصريين يقدر عددهم رسميا بنحو ١٠٪ من السكان– أي ما يقرب من ثمانية ملايين نسمة تتعرض إلي ازدراء وطعن في برامج التعليم والإعلام علي السواء، في بعض الأحيان علي خلفية الصراع الكوني الذي تخوضه الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الإرهاب. في الصحف والمجلات الإسلامية، وفي الصفحات الدينية المتخصصة في الصحف، والفضائيات الإسلامية، والمواقع الالكترونية ينظر إلي المسيحية علي أنها «ديانة محرفة»، وتعادل بالكفر والشرك، وينعت الكتاب المقدس بالتحريف، ويحض بعض الغلاة من المنتمين إلي الإسلام السلفي أتباعهم بنبذ المسيحيين اجتماعيا، وعدم تهنئتهم بأعيادهم، أو حتى عدم تحيتهم. بالطبع هناك حالات يحدث فيها إهانة للدين الإسلامي سواء علي فضائيات أو مواقع إنترنت، ولكن لم يحدث أن وقعت مثل هذه الإدانة في الإعلام الرسمي المملوك للدولة مثلما تحدث بالنسبة للديانتين اليهودية والمسيحية.

٤. تشكو المرأة المصرية من عدم المساواة القانونية في بعض الحالات. في قانون العقوبات تحابي بعض النصوص القانونية الرجل. فمثلا في جرائم الزنى يشتد العقاب القانوني علي المرأة مقارنة بالرجل، في حين أن كليهما ارتكب الجرم نفسه، ويستحقان عقابا متساويا.

(٤)

إشكاليات المواطنة السياسية

ما ينطبق علي المواطنة القانونية ينطبق كذلك علي المواطنة السياسية، ويعني ذلك أن هناك جملة من الصعوبات العامة التي تخفض من مستوي مشاركة المصريين جميعا في الشأن العام، ولكن هذه الصعوبات تأخذ أبعادا أخري عند الحديث عن وضع جماعات بعينها تعاني من تهميش سياسي علي أسس مختلفة. يتطلب ذلك النظر إلي الصورتين معا: الصورة العامة، والصورة الخاصة.

الصورة العامة:

هناك قاسم مشترك نراه في كل جوانب الصورة المصرية العامة هو «غياب المشاركة» بجميع صورها، بدءا من وضع ورقة في صندوق الانتخاب، وانتهاء بتهرب السكان من تحمل المسئولية المشتركة تجاه العقار الذي يسكنون فيه. ولم تزد نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٥م –رغم كل مظاهر الحشد والتعبئة التي بذلت– على ٢٥٪– علي أحسن تقدير– ممن يملكون بطاقات الاقتراع (٣٣مليون مواطن)، وعددهم لا يصل إلي نصف عدد السكان (٧٧ مليون مواطن).

ما الأسباب التي جعلت هذه الصورة العامة تتشح بالسلبية وغياب المبادرة؟

١.الشعب المصري لم يعد يعرف السياسة منذ أكثر من نصف قرن. كل ما يعرفه المواطن الذي يحمل قدرا من الوعي أن هناك حزبا حاكما دائما– بصرف النظر عن اسمه– قد يكون الاتحاد الاشتراكي، أو الحزب الوطني، بجواره أحزاب أخري هامشية يعرف أسماء بعضها بالكاد، وعلي أقصي اليمين جماعات راديكالية تمثل الإسلام السياسي في حالة صراع ممتد مع الدولة المركزية. في انتخابات مجلس الشعب يكون التناحر بين أشخاص، وقدرات مالية، وأحيانا القدرة علي البلطجة أكثر منه تنافسا بين برامج سياسية يختار من بينها المواطن. كل ذلك جعل مفهوم السياسة غائبا عن ذهن المواطن، الذي بدأ يتعامل مع الحياة العامة بمنطق بيروقراطي صرف، طالما أن سمات البيروقراطية متجسدة فيه. البيروقراطي لا يترك موقعه، ويشيخ علي كرسيه، ويبحث دائما في اللوائح أكثر مما يفكر في الواقع، ويضخم إنجازاته ويهون من أخطائه. وفي الواقع السياسي الأشخاص يظلون في مواقعهم– وهي ظاهرة زحفت لأحزاب المعارضة ذاتها، والوجوه في الحياة العامة تكاد لا تتغير، تتوافق حينا مصالحها، وتتصادم أحيانا مشاريعها، وهناك خطاب تكاذب لا يصمت.

٢.التساؤلات الكبرى تطرح في المجتمع المصري في أضيق نطاق، في حين أن التساؤلات الصغرى تهيمن علي مفردات الحياة. أدي ذلك إلي أن يصبح المجتمع في قمته «ساخنا» وفي أعماقه «سطحيا». تساؤلات الناس أكثر بساطة مما

تتصور النخبة المصرية، بشتى تفريعاتها ومشاربها. ويكفي مطالعة الصحف حتى نعرف إلي حد ينشغل الناس بقضايا بسيطة، وتراودهم تساؤلات أكثر بدائية مما نتخيل. بعد مرور نحو عامين من السخونة السياسية، أي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، لا تزال الغالبية العظمي من الشعب المصري ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة. هذه الظاهرة جعلت ما يكتب في الصحف من تفاعلات ومعارك شيئا، وما يجري علي أرض الواقع شيء أخر. أصبحت السياسة– بمعني السعي للتغيير السياسي– حكرا علي بضعة آلاف، مركزهم الرئيسي وسط القاهرة، سواء فيما يكتب في الصحف، أو ما يحدث في شارع عبد الخالق ثروت من مظاهرات ومواجهات. أي أن المجتمع السياسي اختزل في مجرد شارع. ما سر هذا الانسحاب الجماعي من الحياة العامة، بما تحويه من تفاعلات، لا تخلو أحيانا من طرافة وتشويق، وما تشهده من معارك لا تخلو هي الأخرى من ابتذال واتهامات؟. المسألة بسيطة يبلغ عدد الفقراء أكثر من نصف عدد السكان. وتقوم مؤسسات التنشئة الدينية بزرع «القدرية» في نفوس الناس، فلا يرون علاقة بين التردي المعيشي وحتمية التغيير السياسي. ومؤسسة الأسرة تزرع «الخوف» في أفئدة أبنائها، ومؤسسة الإعلام «متواطئة» تقدم رسائل متناقضة، دينا وفهلوة وتحررا وتطرفا وجهلا وشعوذة، الشخص ذاته الذي يمتلك فضائية تقدم النساء العاريات، هو ذاته الذي يقدم الفنانات المحجبات «التائبات» علي فضائية أخري. ومؤسسات السياسة –هي الأخرى– بكل أنواعها وأشكالها، حكومية وغير حكومية، تكرس ثقافة «الاستبداد». إذن هذا الشخص الأمي

الفقير هو فريسة أسرة «سلبية»، وإعلام «متواطئ»، ومؤسسة دينية «تواكلية»، ومؤسسة سياسية «راكدة»... البديل الوحيد أمامه هو الانصراف، والبحث في التساؤلات البسيطة– الساذجة أحيانا– طالما أن التساؤلات الكبرى – الجادة أحيانا– ليس له نصيب فيها.

٣.لم تعد المشروعات السياسية تستهوي الشباب، أو تنال قدرا من اهتمامهم، رغم أنهم شريحة أساسية مهمة طالما كان لها دور في إنضاج التجارب الديمقراطية في العديد من دول العالم من صربيا إلي أوكرانيا مرورا بجورجيا، كان الشباب دائما حاضرين، متفاعلين، يدفعون المجتمع علي طريق التغيير الديمقراطي. تمردهم يقودهم إلي رؤية الأشياء من حولهم بمنظور يختلف عن جيل «الكبار» الذي يستقر في مخيلتهم بأنه مصدر «النصح والإرشاد» في عالم لم يعد يروق لهم. وإذا لم ينخرط الشباب في شئون مجتمعهم، فإن الإصلاح الديمقراطي في مصر سيظل مجرد حديث «نخب» في غرف مغلقة، ونشاط لمجموعة من السياسيين، غالبيتهم ينتمون إلي أجيال الستينيات والسبعينيات في المقام الأول. الشباب في حالة اغتراب سياسي. يجب أن نعترف بذلك. الهوية الوطنية ضاقت عن استيعابهم فاختاروا هويات جديدة من صنعهم؟ هويات تفكيكية، تبعثر أكثر مما تجمع، وتجعل رحلة الخلاص الفردي الأناني أفضل من الخلاص الوطني الجماعي. البعض تنبنى هوية استهلاكية. تحولت بطاقات الائتمان، وماركة السيارة، واسم النادي، ونوعية المنتجع الصيفي إلي أداة تعريفه في المجتمع. يتعالى علي غيره حتى يداري إحباطه الشخصي.

وفريق ثانٍ تبني هوية الجسد. أصبح إبراز مفاتن الجسد، وتدليله، ومحاولة السمو علي غيره من الأجساد هو قناة العبور إلي المجتمع. أغاني الفيديو كليب، والأفلام الساخنة الملتهبة بمشاهد الإثارة نموذجا للهوية الجديدة. وفريق ثالث تبني هوية الإنترنت. وكأن الحوار مع الشاشة أفضل من المشاركة الجادة علي أرض الواقع. عالم جديد من الحرية والسماوات المفتوحة لا يحتاج إلي تأشيرة دخول، لا رقابة ولا وصاية عليه. يمكن أن يتجول الشباب بحرية في مواقع المعرفة، ويكون صداقات عابرة للحدود والثقافات. وفريق رابع يلهث وراء لقمة العيش. وقديما قالوا السياسة لم تخلق للجائع. وفريق آخر ارتد إلي الولاء الأضيق بحثا عن المعني والحماية. عاد الشباب إما إلي الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الدينية الطائفية. الشباب القبطي تقوقع في الكنائس، والشباب المسلم تحصن بالجماعة الدينية والمساجد، وصارت المؤسسة الدينية هي كل عالمه ووطنه بعد أن تلاشي الوطن بمفهومه الواسع. عمليا لم يعد يري قطاع من الشباب في الهوية الوطنية إطارا يجمعه. فهو إما أسير هوية استهلاكية أو غريزية أو الكترونية أو معيشية أو دينية طائفية. الشباب إما عاطلون، أو مستغرقون في العمل، أو يفترشون المقاهي، أو يعيشون في ترف. والفئة الأخيرة هم قلة في مواجهة كثرة كادحة. والنتيجة أن الشباب لا علاقة له بالواقع إما قسرا أو ترفا. الحل هو أن يخرج الشباب من الهويات التفكيكية التي صنعها لنفسه، أو فرضها تيار العولمة الجارف عليه، ويجد هوية جديدة تجمعه علي أرضية الوطن. الخبرة التاريخية تشير إلي أن الوطنية حين تتلازم مع الديمقراطية تشكل هوية جديدة

تجتذب أول ما تجتذب الشباب.

٤.هناك حالة من التداخل في عمل مختلف المؤسسات السياسية والمجتمعية. تقوم كل مؤسسة بوظيفة، وهو ما يؤدي إلي خدمة غايات المجتمع. هناك حالة من التداخل في وظائف المؤسسات. فمن ناحية لا تقوم الأحزاب السياسية بدورها في تنشئة المواطنين علي المشاركة، وخوض المنافسة السياسية. أما النقابات المهنية فقد تركت وظائفها التي قامت من أجلها، وهي حماية ممارسة المهن وتطويرها، إلي ممارسة عمل سياسي في ظل هيمنة تيارات الإسلام السياسي عليها. وفي ضوء تراجع مؤسسات المجتمع عن القيام بدورها تحولت المؤسسة الدينية إلي مؤسسة المؤسسات، تقوم بوظائف كل المؤسسات: تعليمية، واجتماعية، وطبية، وإنسانية، وترفيهية إلي جانب لعب دور سياسي.

من أهم أسباب ضعف المواطنة السياسية (أي المشاركة) غياب المنافسة السياسية، والتي يمكن توضيح ملامحها كالتالي:

١–هناك إفراط في القيود القانونية المفروضة علي دخول الفاعلين السياسيين– بالأخص الأحزاب السياسية. أدي ذلك إلي وجود كيانات حزبية هشة لا تستند إلي قاعدة اقتصادية اجتماعية مثل أحزاب المعارضة الهامشية، في الوقت الذي توجد فيه قوي سياسية لها قواعد شعبية ليس لها تنظيم حزبي. توصف هذه القوي في الأدبيات السياسية بالمحجوبة عن الشرعية، وهى في الأساس الإخوان المسلمون والشيوعيون، يضاف إليهم التيارات التجديدية في الحركات السياسية

القائمة، وبالتحديد مشروعا حزبي الوسط والكرامة.

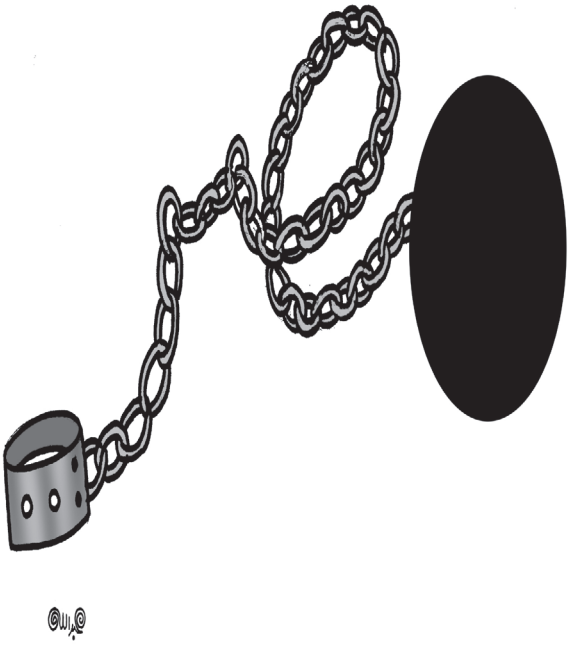

٢-لا تتمتع الأحزاب السياسية بمساحة من الحركة علي مستوي الجماهير، مما أدي إلي حصارها في المقار الحزبية، واقتصار حركتها علي إصدار صحف «محدودة التوزيع»، مما أدي إلي غيابها الكامل علي مستوي الشارع السياسي، وعدم

قدرتها علي التفاعل مع المواطن العادي في المجتمع.

٣-هناك خطاب مناهض للمعارضة السياسية بصورة عامة، في بعض منابر الإعلام، وإن قلت حدته في العامين الأخيرين، مع حالة الانفتاح الإعلامي النسبي علي مستوي الإعلام المرئي، والمكتوب، والالكتروني. قاد ذلك إلي حالة عدم ثقة في الأحزاب السياسية علي المستوي الجماهيري. ولو تأملنا الأفلام السينمائية التي طرحت للتدليل علي فساد العهد السابق لثورة ١٩٥٢م سنجدها تربط -بصورة أو بأخرى- بين ممارسة السياسة الحزبية والفساد، وعدم القدرة علي خدمة المصالح الوطنية العامة، والانكفاء علي المصالح الشخصية الضيقة.

٤-تعاني الأحزاب السياسية من فقر الديمقراطية الداخلية، وهو ما أدي إلي كثرة الانشقاقات في صفوفها، وخروج عدد من الكوادر من أبنيتها، وما شهده عملية انتقال القيادة في حزب الوفد من أعمال عنف، وبلطجة أدي إلي تشويه الظاهرة الحزبية بصورة عامة. في الوقت الذي تطالب فيه الأحزاب بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة نجد أنها في تكوينها وسلوكها غير ديمقراطية، تنزع دائما للشمولية.

٥- هناك حالة من التداخل بين الدولة والحزب الحاكم، بحيث تحول كلاهما إلي مرادفين علي الصعيد العملي. أدي ذلك إلي توظيف مقدرات الجهاز الإداري للدولة- هي مملوكة بحكم التعريف لكل المواطنين- لتحقيق مصالح سياسية ضيقة للحزب الحاكم، والأفراد المرتبطين به، وشبكات المصالح المتحالفة معه. يبدأ ذلك من تخصيص السيارات المملوكة

للدولة لخدمة الحزب الحاكم ورجاله، وانتهاء بتحول الصحافة القومية إلي أبواق للحديث عن نشاط الحزب الحاكم، وقد يمتد الأمر ليشمل الهجوم والتشهير بالمعارضة، ورموزها، رغم أن هذه الصحف تمول من ميزانية الدولة التي يمولها دافع الضرائب المصري، سواء الموالي للحكومة أو المعارض لها أو غير المكترث بالسياسة وهم الأغلبية الساحقة.

الصورة الخاصة :

١–تعاني فئات عديدة من عدم القدرة علي التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة، مثل مجلسي الشعب والشورى، والمجالس المحلية وغيرها. هذه الفئات تواجه تمييزا علي مستويات عديدة. هناك فئات تواجه تمييزا علي مستوي ديني، حيث يصعب علي الأقباط الوصول إلي البرلمان بالانتخاب، ويستعاض بدلا منه بتمثيل الأقباط عن طريق التعيين، وعادة ما يدين الأقباط المعينون بالولاء للحكومة أكثر من كونهم ممثلين للأقباط. وهناك فئات تواجه تمييزا بسبب النوع، مثل النساء اللاتي يعانين من صعوبات جمة في الوصول إلي البرلمان في ظل سيادة ثقافة ذكورية. وهناك فئات تعاني من عدم القدرة علي التمثيل السياسي بسبب الوضع الاجتماعي الاقتصادي مثل الفقراء، وآخرون بسبب تراجع التصويت علي أساس إيديولوجي مثل التيارين الليبرالي واليساري.

٢–تعاني فئات عديدة من عدم الوصول إلي مواقع سياسية في المجتمع وفق معايير مختلفة. هناك وظائف قيادية في جهاز الدولة –السياسي والبيروقراطي– لا يصل إليها الأقباط،

وهي المناصب نفسها التي لا تصل إليها المرأة. ونظرا للتداخل الشديد بين جهاز الدولة والحزب الحاكم، فإن هناك مناصب سياسية يجري تخصيصها علي أساس من الولاء السياسي أكثر من الكفاءة، وهو ما يدفع أصحاب الاتجاهات المعارضة إلي خارج سياق المنافسة علي تولي هذه المناصب.

٣–شيوع خطابات دينية تحض علي السلبية والعزوف عن المشاركة. بعض هذه الخطابات نجدها في الأوساط المسيحية التي نتيجة الاستبعاد والتهميش لجأت إلي التعلق بـ «الوطن السماوي» علي حساب «الوطن الأرضي». هذه الخطابات نجدها في بعض أوساط الإسلام السياسي السلفي، الذي ينشر خطابا دينيا متزمتا، وفي المقابل يعزف عن الممارسة السياسية.

(٥)

لماذا أكون «مواطنا»؟

بعد هذا السرد المطول حول مفهوم المواطنة، أبعاده، مظاهره، مشكلاته وتجلياته سيكون بديهيا طرح سؤال أساسي هو: لماذا المواطنة؟ هل ضروري أن أكون مواطنا؟ ولماذا دائما تتصدر الدعوة إلي المواطنة الخطابات السياسية، والأحاديث الإعلامية، والمواقف العامة؟

تكون مواطنا للأسباب التالية :

١. الثقة فى النفس

إحدى فوائد المواطنة هي الثقة في النفس، وأعني بذلك أن

يثق المواطن في قدراته، ويعيش منتميا لا منعزلا، مشاركا وليس متفرجا. هناك دائما فرق بين اللاعب والمتفرج. اللاعب يشارك في تقرير مصير المباراة، أما المتفرج فليس له إلا الصمت أو الهتاف. في أحيان كثيرة نحن نواجه اللحظات المؤلمة من غياب العدالة؛ إما بابتلاع الظلم؛ أو بالصراخ الذي تتداخل فيه الأصوات. المطلوب ليس هذا أو ذاك. ممارسة المواطنة تخرج الشخص من دائرة التهميش إلي حيز الفعل.

في أحيان كثيرة يرتبط الفعل بقدرة الإنسان علي مواجهة التمييز الذي يمارسه المجتمع أو بعض شرائحه ضد بعضهم البعض. بعض الرجال يمارسون تمييزا ضد النساء، وبعض المسلمين يمارسون تمييزا ضد المسيحيين، وبعض المسيحيين والمسلمين يمارسون تمييزا ضد بعضهم بعضا علي خلفية الاختلاف في المذهب أو المعتقد الديني، وبعض الأغنياء يمارسون تمييزا ضد الفقراء.....الخ. دوائر التمييز تتسع، وتتقاطع أحيانا، وتتوازي أحيانا أخري. ولكن في كل الأحوال لا يمكن كسر حلقة التمييز المفرغة ما لم يقف المواطن في وجه التمييز، ويقول «لا» في وجه التعنت، والظلم، وغياب العدالة. تحتاج المواجهة إلي شجاعة وثقة بالنفس، وهو أمر يزرعه مفهوم المواطنة في الفرد، من خلال التأكيد علي المساواة القانونية بين المواطنين، وحقهم في المشاركة في الشأن العام، ومساهمتهم في تطوير جودة الحياة.

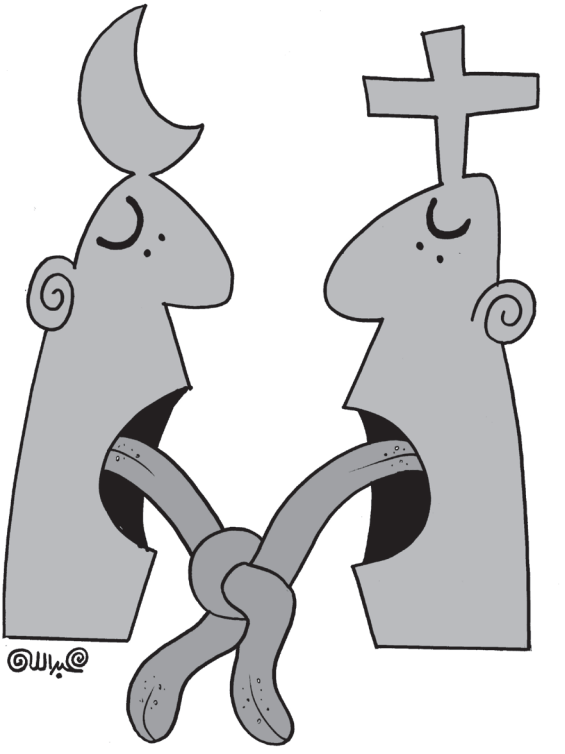

٢.صوت فى الحياة

المواطنة تجعل للمواطن صوتا في تقرير شئون مجتمعه. يعني ذلك عدة أمور. أولا صوتا انتخابيا في اختيار الشخص أو الحزب أو الائتلاف الذي يري أن برنامجه يحقق صالح

الوطن من وجهة نظره. وثانيا صوتا محاسبيا في مساءلة من انتخبهم الشخص لتولي موقع سياسي علي طبيعة أدائهم لدورهم، هل أصابوا أم أخطأوا؟. وثالثا صوتا عقابيا يطول كل من أساء في ممارسة وظيفته العامة بانتخاب غيره في أقرب فرصة انتخابية. ورابعا صوت الثقة بتجديد اختيار من سبق انتخابهم، وأثبتوا نزاهة واستقامة وكفاءة في أداء وظائفهم. هذه التنويعة من الأصوات يمارسها المواطن علي مستويات عديدة؛ بدءا من اتحاد الملاك في العمارة التي يسكن بها، مرورا بالموظفين الذين تكتظ بهم دواوين الحكومة، وانتهاء بالانتخابات العامة. الحياة اختيارات متلاحقة ومتنوعة. وكل مواطن له صوت في هذه الاختيارات. من يتقاعس عن الإدلاء بصوته فهو يعني أنه يتسبب في انتخاب شخص غير كفء، والإبقاء علي فاسد في موقعه، وحرمان شخص أكثر نزاهة وكفاءة في تولي منصب يستحقه.

٣.تطوير الحياة

المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل علي تطوير نوعية الحياة في المجتمع. تتطور وتتقدم المجتمعات بجهود أبنائها جميعا. إذا تقاعس بعض منهم عن المساهمة في جهود التطوير ينتكس المجتمع، وتضطرب أحواله. الحياة تعج بالمواهب والإمكانيات. هناك من يقدم مشروعا اقتصاديا، وآخر يقدم عملا فنيا، وثالث إنتاجا أدبيا، ورابع برنامجا سياسيا، الخ. في كل مجال من مجالات الحياة تتنوع الرؤى وتختلف الآراء. لا يجب أن نترك الساحة خالية من التنوع، نقدم بعضا منه فقط،

ونحرم المجتمع من البعض الآخر بسبب انسحابنا، ويأسنا، وعدم رغبتنا في المساهمة في جودة الحياة في هذا المجتمع. التنوع ميزة، وتعدد الآراء يجعل من اليسير علي أصحاب القرار أن يروا الصورة بعيون مختلفة، ويجعل من الصعب عليهم تجاهل رأي لحساب آخر، أو تفضيل وجهة نظر بدعوى عدم وجود «البديل».

(١)

المواطنة «المرفوضة»!

ولكن ماذا لو كنت شغوفا بأن يكون لك صوت ومساهمة في المجتمع؛ في حين أن الممسكين بزمام الأمور لا يستمعون، أو يرفضون وجهة النظر البديلة، أو يعاقبون من يقول رأيا مختلفا؟ ماذا أفعل في مواجهة من يريد الفرد رعية، وليس مواطنا، متفرجا وليس لاعبا، صامتا وليس متحدثا، خفيض الصوت وليس متحدثا، سلبيا وليس مشاركا، منسحبا وليس فاعلا؟ كيف أعيش المواطنة؟

الإجابة عن كل هذه التساؤلات المتشابكة ليست سهلة، ولكن من الضروري التفكير فيها، والاشتباك معها.

١.المواطنة ليست قرارا يتخذ في مواجهة موقف، أو منحة تعطي مرة واحدة، ولكنها عملية ممتدة، تتقدم حينا، وتتقهقر حينا آخر. في كل الأحوال هي عملية مستمرة متراكمة. هذه هي خبرة المجتمعات التي حققت المواطنة، نصا وفعلا. استغرقت هذه العملية فترة زمنية حتى استقرت الأوضاع القانونية للمواطنين، وأرسيت دعائم نظام سياسي يقوم علي المشاركة، ونظام اجتماعي يقوم علي العدالة. ولم يحدث ذلك إلا بعد رحلة نضال طويلة شارك فيها كل المواطنين، وكان من الضروري أن يحدث ذلك في نهاية المطاف «ثمرة كفاح» مشروعة لكل أبناء المجتمعات المتقدمة.

٢.المواطنة ليست خيارا سهلا، هناك أعداء كثيرون يتربصون بها. ومن الصعب تصور أن تمضي رحلة المواطنة دون أن ترتطم بها عقبات عديدة. هناك مجموعات من المواطنين تشعر بالسمو والاستعلاء علي غيرها لأسباب تاريخية أو دينية أو مذهبية أو عرقية أو ثقافية...الخ. هؤلاء لن يقبلوا خيار المساواة مع غيرهم بسهولة. إذا نص القانون علي المساواة بين المواطنين، سنجدهم في الواقع العملي يواصلون ممارسة التمييز. من هنا فإن الإيمان بالمواطنة، والإصرار علي ممارستها يؤدي في نهاية المطاف إلي تغيير هذه العقلية الاستعلائية، ويقود إلي حالة من «التواضع المجتمعي» و«القبول الإنساني للآخر المختلف» علي قاعدة الاحترام المتبادل.

٣.المواطنة ليست نهجا مأمونا. هناك من يري في المواطنة «خطراً» ينبغي إزالته. الحكومات المستبدة لا تريد أن تري الأفراد في موقع «المواطن» قدر ما تبغي حشره في خندق

«الرعية». بالطبع فهي لا تري إلا نفسها، ولا تسمع إلا صوتها، ولا تقبل إلا ما يروق لها. وبالتالي فإن المواطن الواعي لحقوقه وواجباته، الناقد والمشارك، الراغب في انتخاب حكامه ومساءلتهم لن يكون «مقبولا» لدي الحكومات المستبدة التي ستلجأ بالتأكيد إلي إفزاعه، وترويعه، وإخراس صوته، ودفعه إلي مقاعد المتفرجين السلبيين.

٤.المواطنة ليست اختيار المقهور دائما. قد تستغرب من هذا، ولكن هذه هي الحقيقة. في أوقات كثيرة نجد «المقهور» يفضل حالة اللامواطنة لأسباب أخري. الجماعة الدينية– الإسلامية والمسيحية– التي تأخذ المواطن في كنفها بعيدا عن الدولة، تفضل أن يعيش هذا الشخص حالة اللامواطنة. والمرأة التي تربي أبناءها الذكور علي الاستعلاء علي الفتيات تفعل ذلك بدافع باطني يري أن المرأة كائن أقل أو علي أحسن تقدير غير مساوٍ للرجل.

٥.المواطنة ليست منهجا تربويا مقبولا. في المجتمعات التي تفتقر إلي الديمقراطية يكون اختيار مؤسسات التنشئة هو تربية الأجيال المتلاحقة علي «الخنوع» و«الخضوع» وليس «المشاركة» و«حرية الرأي». هذا النمط من التكوين نراه في الأسرة، والمؤسسة الدينية، والمدرسة، والجامعة، ودواوين الحكومة....الخ. الكل يدفعون الفرد كي يكون خاملا سلبيا مهمشا باختياره وإرادته. البعض يلجأ إلي هذه التنشئة بدافع الخوف علي الأجيال الشابة، والبعض الآخر يزرعه قسرا لتمديد حالة الاستبداد، وتجريف الديمقراطية من المنبع، أي نزع الشعور بالمواطنة، وتصفية الحاجة إلي ممارستها.

(٧)

أريد المواطنة

أعداء المواطنة كثر.. ولكن هناك مستلزمات أساسية للإصرار علي ممارستها، والسعي الدءوب لتجسيدها علي أرض الواقع.

الوعي أولا

تحتاج ممارسة المواطنة بشتى صورها إلي وعي. المواطنة القانونية– أي المساواة في الحقوق والواجبات– تحتاج إلي إلمام بالحقوق المكفولة للمواطن. والمواطنة السياسية– أي المشاركة في الشأن العام– تتطلب معرفة بالخريطة السياسية للأحزاب، والجماعات السياسية، والقضايا المتداولة في الحياة

العامة. والمواطنة الاجتماعية– أي السعي للحصول علي الخدمات العامة– تستدعي معرفتها– أولا– ثم السعي إلي المطالبة بها. إذن يشكل الوعي «البنية الأساسية» للمواطنة الذي بدونه يظل المواطن «متفرجا» حتى لو كان شغوفا بالمشاركة. يتولد الوعي من متابعة الصحف والفضائيات ومواقع الإنترنت والندوات العامة...الخ. ويحمل عصر المعلومات ميزة التدفق المعلوماتي غير المسبوق، وتلازم الصورة مع الخبر، والحدث مع الإعلان عنه، وتعدد مصادر المعرفة. كل ذلك خلق بيئة يمكن للمواطن فيها أن يعيش واعيا.

ويحتاج الوعي إلي «عقل نقدي»، يستقي المعلومة، يحللها، ويصنفها، ويمارس النقد لها. هذا هو السلاح الحقيقي في مجتمع السماوات الإعلامية المفتوحة. احترام المواطن لدوره في المجتمع يستند إلي قدرته علي ممارسة النقد، فلا يغرر به أحد، ولا توجه حركته في المجتمع شائعة أو معلومات مغلوطة أو يجد نفسه مجرد «نفر» في قطيع سياسي. وكلما ارتفعت معدلات الشفافية تطلب الأمر تربية علي العقل النقدي، والقدرة علي الحصول علي المعلومة، وتحليلها، والتأكد من دقتها قبل اتخاذها أساسا لتكوين الرأي والممارسة.

التنظيم ثانيا

المواطنة تخاطب الفرد، وكل مواطن مطالب بأن يمارس مواطنته في المجال العام. وعلى الرغم من ذلك فإن من سمات المجتمع الحديث هو القدرة علي التنظيم المدني. هذا ما يجسده مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital حيث يقوم

الأفراد المواطنون بإنشاء روابط ومنظمات مدنية بإرادتهم الحرة تعبر عن قناعاتهم ورؤاهم، ويسعون من خلالها لتحقيق مصالحهم المشتركة. هذه المؤسسات المدنية تنشأ علي أساس من الثقة والاحترام المتبادل، وتتحول إلي هيئات تدار ديمقراطيا بواسطة أعضائها. يتعلم فيها المواطنون كيف يمارسون الديمقراطية، ينتخبون ويُنتخبون، ينتقدون ويُنتقدون، يسألون ويُسألون، يحاسبون ويُحاسبون. يكتسبون ثقافة مدنية جديدة تقوم علي النقاش والحوار وقبول الآخر المختلف والتعددية. تشكل جميعها ثقافة المجتمع الحديث الذي لا يستبعد أحدا، بل يثمن كل رأي، ويقدر الاختلاف بوصفه مصدرا للثراء أكثر من كونه عاملا للتفرقة. هذه هي الثقافة التي ينبغي أن تحكم عمل المنظمات غير الحكومية والنقابات والأندية والروابط المهنية...الخ. من هنا فإن المجتمع الحديث لا يعرف تصنيف المواطنين علي أساس اللون أو النوع أو الدين أو العرق، هذه كلها تعبر عن سمات مجتمع تقليدي ما قبل الحديث، ولكن يعرف المجتمع الحديث التمايز والاختلاف علي أساس الموقع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، حيث يصبح رجال الأعمال مهما اختلفت مذاهبهم ومشاربهم فريقا واحدا تجمعه مصالح مشتركة، ويتحول أهل كل مهنة– مهما تباينت أديانهم وجنسهم– جماعة مهنية واحدة تجمعهم المصالح ذاتها، وهكذا. في هذه الحالة يستطيع المواطن أن يجد وعاء مؤسسيا أوسع يعبر من خلاله عن آرائه ومصالحه ومشكلاته وهمومه. يبلورها في شكل محدد، ويناضل علي أرض الواقع من أجل تحقيقها.

المجال العام المدني ثالثا

يجب أن يكون المجال العام مدنيا مفتوحا لكل المواطنين مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، أو تنوعت مشاربهم السياسية، أو تباينت مواقعهم الاجتماعية. الكل يجد نفسه في المجال العام. ونعني بالمجال العام المؤسسات السياسية والنقابية والأهلية، المنظمات البيروقراطية المدنية والأمنية، وسائل الإعلام ومنافذ التعبير يجب أن تعامل جميعا المواطنين علي قدم المساواة. من هنا لا يحق لأي فصيل سياسي– مثل الإسلام السياسي– أن يختطف المجال العام لحسابه، يغلقه علي نفسه، يفرض عليه تصوراته، ويجبر الآخرون علي مسايرة نموذجه. والحرص نفسه يجب أن يلازم الحكومة ذاتها التي لا يصح أن تمنع أو تحاصر أي تيار سياسي، أو فكري عن التعبير عن نفسه، والترويج لأطروحاته. وينسحب الأمر ذاته علي المنظمات البيروقراطية– سواء كانت المدنية أو الأمنية– فلا تفرق بين مواطن وآخر، ولا تحابي جماعة علي أخري، ولا تجعل فريقا من المواطنين يواجه عنتا أو تمييزا بسبب انتمائه الديني أو السياسي أو الفكري.

ولا يحق للمؤسسة الدينية أن تمارس لونا من المصادرة لإنتاج المثقفين والفنانين. الكل سواء في المجال العام لأنه المجال الحيوي لممارسة المواطنة. يعبر الكل عن آرائه ومواقفه ومصالحه في إطار من احترام القانون، الذي يطبق بحزم علي الجميع دون محاباة أو تمييز أو تفرقة. المواطنون يجب أن يكونوا حريصين علي مدنية المجال العام، متنبهين إلي محاولات الهيمنة عليه من الحكومة، أو الحزب الحاكم، أو

الإسلام السياسي، أو القوي السياسية الأخرى.

التمسك بالوطن رابعا

أحد أهم التحديات التي تعترض سبيل المواطنة هو شيوع ما يمكن أن نطلق عليه «الأممية الدينية» تتخطي حدود الوطن ذاته، وتربط الإنسان بوشائج وروابط «كونية» إن صح التعبير.

المواطن يرتبط ببقعة جغرافية محددة، وحدود مرسومة، وجنسية معروفة. المصري مصري، والأمريكي أمريكي، والفرنسي فرنسي، والسعودي سعودي، والماليزي ماليزي. وهكذا. هناك الآن دعاوى تتمرد علي مفهوم «الوطن» ذاته، وتعتبره «قيدا» أكثر من كونه مساحة جغرافية لممارسة حقوق المواطنة.

وفي رأيهم أن الأديان صارت أوطانا، ويصبح أبناء الدين الواحد في شتي بقاع الأرض أبناء وطن واحد. المسيحي المصري يشارك المسيحي الأمريكي معتقدا واحدا فيصبحان أبناء «أمة مسيحية واحدة»، والمسلم المصري يشارك المسلم الإندونيسي معتقدا واحدا، فيصيران أبناء «أمة إسلامية واحدة». أين الوطن؟ أين التاريخ المشترك بين أبناء الأوطان الواحدة؟ أين الاختلاف الثقافي؟ كل ذلك لا اعتبار له طالما أن «الدين» تحول إلي وطن أكثر من كونه إيمانا أو عقيدة. هذا الأمر يختلف عما يتردد حاليا من حديث حول «المواطن العالمي».

الذي يقول إن هناك –اليوم– مواطنة عالمية، في صورة تقارب الثقافات والشعوب في ظل تيار العولمة الكاسح، لا يلغون أو يتسامون علي المواطنة القومية، وحق الشعوب في أن

يكونوا مواطنين في دولة قومية لها علم ونشيد وطني وتاريخ وثقافة ومستقبل يحلم به أبناؤها. من هنا فإن الأمر يحتاج إلي تمسك حقيقي بمفهوم الوطن، وعدم التضحية به قربانا للأممية الدينية.

تعريف بالمؤلف

- باحث وكاتب صحفي وناشط في العمل المدني.
- من مواليد سبتمبر عام ١٩٧٠.
- حاصل علي درجتي الماجستير في الإدارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٨، وفي التنمية السياسية من جامعة ساسكس بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠١، ويعد حاليا أطروحة الدكتوراه في موضوع رأس المال الاجتماعي.
- حاصل علي الزمالة في العلوم السياسية من معهد «التنمية والديمقراطية وحكم القانون» بجامعة إستانفورد بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٦.
- له كتب عديدة في مجال بناء الدولة الحديثة أهمها «المساءلة والشفافية. إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير»، «الخروج من نفق الطائفية: هموم الأقباط»، «ألوان الحرية. الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم».
- له العديد من الكتيبات و الكراسات البحثية المهمة مثل «مجتمع التسلط الاستهلاكي» و«الحوكمة»، «المنظمات غير الحكومية من الداخل. رؤية من أجل الفاعلية»، «الشباب والإيمان في مجتمع متغير».
- له العديد من الأبحاث المنشورة مثل «خطاب المثقفين الأقباط في المواطنة» و«رؤية المثقفين الأقباط للإصلاح السياسي»، «آلية فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية»، و«المسلمون والغرب»، و«الإدارة المحلية في مشروع دستور ١٩٥٤»، و«المنظمات غير الحكومية والإصلاح»، و«احترام العقيدة الدينية في الإعلام والتعليم».
- له كتابين تحت النشر بعنوان «الحكم الرشيد»، «خطابات المثقفين الأقباط في المواطنة والإصلاح».
- وضع العديد من الدلائل التدريبية لتطوير دور المنظمات غير الحكومية مثل بناء القاعدة الشعبية، وتطبيق مفاهيم الحكم الداخلي.
- يكتب بانتظام في العديد من الصحف والدوريات المصرية والعربية.
- عضو مشارك في برامج الحوار الإسلامي المسيحي، محليا وإقليميا ودوليا.
- شارك في عشرات المؤتمرات العلمية محليا وعربيا ودوليا.